

Distr.: General
27 January 2009
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أشير إلى القدرات الإضافية التي أذن بها مجلس الأمن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى اتخاذ القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والمشار إليها مجدداً في القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل حشد الموارد الإضافية اللازمة، لا سيما في إطار المشاورات الجارية في نيويورك وفي بعض العواصم، يؤسفني أن أبلغكم بأن البلدان المساهمة بقوات لم تستجب بالقدر المأمول. وقد وُجّهت طلبات إلى ما مجموعه ٤٩ بلداً يساهم فعلياً بقوات و ١٢ بلداً آخر يحتمل أن يساهم بقوات التماساً لتزويد البعثة بالقوات والموارد الإضافية المأذون بها. وقد جرى التأكيد بوجه خاص على الحاجة إلى قوات لديها القدرة على الردع وسرعة التحرك. وجرى الاتصال بأربعة بلدان مساهمة بأفراد الشرطة.

وقبلت الأمم المتحدة الاقتراح الرسمي المقدم من بنغلاديش بتقديم كتيبة مشاة وسرية هندسة ووحدة من الشرطة المشكلة، والاقتراح المقدم من بلجيكا بتزويد البعثة بطائرة من طراز C-130. كذلك التزمت خمس دول أعضاء بإيفاد أخصائيي المعلومات الاستخباراتية المطلوبين إلى البعثة، لكن دون أن تساهم بالمعدات اللازمة.

وأبدت أربع دول أعضاء استعدادها لتقديم الكتيبة الثانية المأذون بها، في حين يمكن أن تقدم دولتان أخريان سريتي القوات الخاصة. وأشارت دولة عضو أخرى إلى إمكانية توفير الوحدة الثانية من الشرطة المشكلة. وأخيراً، تلقت رسالة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تبلغني برغبة أعضائها في تزويد البعثة ببعض القدرات. وستواصل الأمانة العامة تقييم العروض التي تليي على أفضل وجه الاحتياجات من الموارد اللازمة. ولئن كانت هذه



العروض إيجابية، أود أن أطلع مجلس الأمن على ما يساورني من قلق. فقد انقضى أكثر من شهرين منذ اتخاذ القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) ولم يقدم أي عرض رسمي بشأن هذه الطلبات. ومما يقلقني بشكل خاص غياب العروض الرسمية بشأن سرايا القوات الخاصة.

ومما يبعث على القلق بنفس الدرجة عدم إبداء أي التزام أو التقدم بأي عرض فيما يخص المعدات الجوية المتبقية (طائرة من طراز C-130 و ١٨ هليكوبتر للخدمات) أو أيضا فيما يتعلق بنشر المدربين العسكريين اللازمين وعددهم ٢٠٠ مدرب. فهذه الموارد ضرورية لكفالة سهولة حركة البعثة وقدرتها على سرعة التصرف، وهما عنصران لا غنى عنهما إذا أريد للبعثة أن تضطلع بالولاية الممنوحة لها من مجلس الأمن.

وبالنظر إلى ضرورة نشر الموارد الإضافية المأذون بها للبعثة في أقرب وقت ممكن، أود أن أكرر ندائي إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة التي لديها القدرات اللازمة، وذلك بغرض تمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها بصورة فعالة وفقا للقرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨). وأعتزم إطلاع مجلس الأمن باستمرار على الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وفي هذه الأثناء، سيكون أي تدخل لمجلس الأمن لدى البلدان المساهمة بقوات لتشجيعها على تزويد البعثة بالموارد اللازمة موضع تقدير كبير.

(توقيع) بان كي - مون